إيران تواكب التحديات الأمنية بتأسيس مجلس دفاع بإشراف رئاسة الجمهورية

صوت المجلس الأعلى للأمن القومي في ايران، على تأسيس "مجلس الدفاع" وذلك في إطار المادة 176 من الدستور.

أفادت وكالة تسنيم الإيرانية أن أمانة المجلس الأعلى للأمن القومي، أعلنت مساء اليوم الأحد عن المصادقة على تأسيس مجلس الدفاع الوطني من قبل المجلس الأعلى للأمن القومي، في إطار المادة 176 من الدستور.

وأصدرت أمانة المجلس الأعلى للأمن القومي بياناً بهذا الشأن جاء فيه: سيتولى مجلس الدفاع دراسة الخطط الدفاعية وتعزيز قدرات القوات المسلحة بشكل مركزي.

ووفقاً لإعلان أمانة المجلس الأعلى للأمن القومي، فإن رئاسة هذا المجلس ستكون من اختصاص رئيس الجمهورية، وسيتكون من رؤساء السلطات وقادة القوات المسلحة وبعض الوزارات ذات الصلة.

وفي أعقاب العدوان الإسرائيلي الأميركي على إيران خلال شهر يونيو/حزيران الفائت، أفادت وسائل إعلام إيرانية، نقلا عن مصادر مطلعة، بوجود تغييرات أمنية مرتقبة في هيكلية المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني.

وذكرت أن التغييرات الهيكلية في المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني قد أُقرت، وأن مصادر مطلعة تحدثت عن إنشاء "مجلس الدفاع" للدولة. وأضاف المصدر بشأن طبيعة هذا المجلس الجديد أنه سيتولى مهام استراتيجية في مجال السياسات الدفاعية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وأن بنيته ستُحسم قريباً.

كما أفادت هذه المصادر بأن علي لاريجاني، مستشار المرشد الإيراني، من المرجح أن يُعيّن في الأيام المقبلة أميناً للمجلس الأعلى للأمن القومي، بينما سيتولى الأمين الحالي للمجلس علي أكبر أحمديان مسؤولية بعض "الملفات الوطنية الخاصة والاستراتيجية". وأشارت تلك المصادر إلى أن أحمديان سيتولى مهام استراتيجية متقدمة في البلاد تتطلب إدارة وتنسيقاً على أعلى المستويات.

وكتبت وكالة تسنيم في تقرير لها أن مجلس الدفاع قد تم تشكيله سابقًا خلال الحرب العراقية الإيرانية.

وأضافت الوكالة أنه بعد مراجعة الدستور، تغير اسم "المجلس الأعلى للدفاع الوطني" إلى "المجلس الأعلى للأمن القومي"، وتم نقل المواد المتعلقة بهذا المجلس من المادة 110 إلى المادة 176 من الدستور.

وأردفت: "في ظل التحديات الأمنية الجديدة وتعقيد التهديدات الإقليمية والعالمية، يمكن أن يؤدي إحياء مجلس الدفاع إلى تسريع وتركيز عملية اتخاذ القرارات الدفاعية في البلاد."